تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة

حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017

رضا دحماني* مراد زايد

جامعة الجزائر 03، الجزائر

Estimating the Size of the Informal Economy Using Simple Currency Ratio Method

The case of Algeria during the period 1970-2017

DAHMANI Redha & ZAID Mourad

University of Algiers 03 – Algeria

تاريخ الاستلام: 2018/10/31 **تاريخ القبول:** 2019/09/10 **تاريخ النشر:** 2019/12/31

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 باستخدام منهج نسبة النقود السائلة لغوتمان وهو المنهج الذي يدخل ضمن المناهج النقدية Monetary Approaches التي استخدمت وبشكل كبير في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم خاصة وأن المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي يتم تسوية جزء كبير منها باستعمال النقود السائلة وبالتالي فإن زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تقابله زيادة في الطلب على النقود السائلة، ووفقا لما تقتضيه الفرضية الأساسية لغوتمان فقد اعتمد الباحثان على سنة الأساس 2007 وهي السنة التي بلغت فيها نسبة النقود السائلة أقل مستوى لها ،ليتضح أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لا تختلف كثيرا عن النسب المسجلة باعتماد طرق التقدير الأخرى، وقد بلغت هذه النسبة ما بين 20 إلى 30 % خلال الفترة 1970-2017 باستثناء السنوات المجاورة لسنة الأساس والتي كثيرا ما تعطي دلالات زائفة حول حجم الاقتصاد غير الرسمي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد غير رسمي؛ مناهج تقدير؛ نقود سائلة؛ ودائع تحت الطلب؛ ناتج المحلي الإجمالي.

الترميز الاقتصادي (JEL): H26؛ J8 ؛ O23

Abstract:

The research paper aims to shed light on the size of the informal economy as a percentage of gross domestic product (GDP) in Algeria during the period 1970-2017 using the currency ratio method of Gutmann, This approach is one of the monetary approaches which have been used extensively in estimating the size of the informal economy in various countries of the world, especially when the transactions in the informal economy are largely offset by the use of cash money. Thus, an increase in the currency ratio may represent a rise in the size of the informal economy, According to the basic assumption of Gutmann the researchers adopted the base year 2007, the year in which the ratio of currency in circulation to overnight deposits is minimum. It is clear that the size of the informal economy as a percentage of GDP is not very different from the rates recorded by the adoption of other estimation methods, This ratio was between 20 and 30 percent during the period 1970-2017, except for the years neighboring the base year, which often give fake indications about the size of the informal economy.

Keywords: Informal economy; Estimation Approaches ; Liquid currency ; Demand deposits ; Gross domestic product

Jel Classification Codes : H26, J8 , O23

* المؤلف المرسل: الإيميل: redhadahmani@outlook.com

I. تمهيد:

ساهمت التحولات التي شهدها الاقتصاد منذ عصر المقايضة إلى عصرنا الحالي الذي تحكمه تكنولوجيا الاعلام والاتصال في نشوء مجموعة من الأنشطة تسعى بطبيعتها إلى مخالفة اللوائح والقوانين المنظمة لمختلف المعاملات الاقتصادية، وكنتيجة لظهور الكيان الموحد الذي يعرف بالدولة تعددت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية خاصة بعد أن أصبحت الدولة تفرض رقابتها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال مجموعة من الاجراءات والتدابير والقوانين التي لم تلقى الاستحسان من طرف عديد المتعاملين الاقتصاديين الذين تشملهم هذه التنظيمات بحجة عدم ملاءمتها وصعوبة تطبيقها ونفاذها، وأمام هذا الوضع لم يجد المتعاملون الاقتصاديون غير أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق ما يصبون إليه بعيدا عن أنظار السلطات، ويقر الاقتصاديون على أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة قديمة النشأة تطورت مع تطور التاريخ لتصبح في وقتنا الحالي ظاهرة تشترك فيها مختلف اقتصاديات العالم على اختلاف مستويات تقدمها مع اختلاف تسميتها من بلد لآخر فعلى سبيل المثال في انجلترا يدعى بالاقتصاد الخفي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيطلق عليه مصطلح الاقتصاد تحت الأرضي (souterraine Economie) كما يسمى في فرنسا الاقتصاد الأسود، ونجده في المعاجم الاقتصادية بعدة تسميات لا تختلف كثيرا في مفهومها ومقارباتها للظاهرة منها الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد النفقي، الاقتصاد غير المهيكل، إضافة إلى الاقتصاد الموازي.

ولا تكاد تختلف الجزائر كثيرا عن دول العالم فقد عرفت الظاهرة انتشارا في الوسط الاقتصادي خاصة خلال الثلاثين سنة الماضية أين تنامت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة لمجموعة من العوامل كان أبرزها الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بعد أزمة النفط لسنة 1986 فقد تزايدت المعاملات الاقتصادية في القطاع غير الرسمي نتيجة لعجز سوق العمل عن احتواء الفائض من اليد العاملة وفشل مختلف سياسات الاصلاح التي تبنتها الحكومة آنذاك.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول أن نقف على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة إلى الناتج المحلي وتحليل أهم الأسباب المساهمة في بروز هذا النوع من الأنشطة في الاقتصاد الجزائري، لذلك ارتأينا أن نطرح الاشكال التالي: **ما هو حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي؟**

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكال اعتمدنا على جملة من الفرضيات كنقاط أساسية لتحديد مسارنا البحثي خاصة وأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تتطلب الإلمام بها من جميع الجوانب لتفادي الانحرافات في المفاهيم خاصة ما تعلق بمفهوم الظاهرة والأنشطة المحيطة بها والفرضيات التي اعتمدناها كانت كما يلي:

تستثنى من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي الأنشطة الاجرامية التي لا يمكن أن تصبح مشروعة حتى لو تم الافصاح عنها بالرغم من كونها تمارس في الخفاء وبعيدا عن أنظار السلطات.

ساهمت سياسات الاصلاح المتعلقة بالتنمية والتشغيل في الخفض من حجم الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتي بلغت مستويات قياسية خلال العقود الثلاث الأخيرة.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومحاولة قياس حجم هذا الأخير في الجزائر كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي باستخدام منهج نسبة النقود السائلة لغوتمان.

4. الدراسات السابقة :

تظهر الدراسات السابقة أهمية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم والوقوف على هذه النقطة يتطلب الاشارة إلى الجانب النظري للوقوف على الأسباب والمظاهر والأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي ومن ثم التطرق إلى الجانب الكمي المتعلق بطرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي والذي تناولته العديد من الدراسات والأبحاث من بينها:

على الصعيد العالمي ومن خلال دراسة حجم الاقتصاد غير الرسمي والتي تعتبر من أحدث الدراسات في المجال قام كل من الباحثان M.Leandro & F.Schneider (2017) بقياس حجم هذا الأخير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في 158 دولة حول العالم والتي بينت أن حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بلغت حوالي 32.5 % مسجلة انخفاضا خلال الفترة 1991-2015 إذ بلغت هذه النسبة حوالي 30.66 % في سنة 2015 بعدما كانت في حدود 34.88 % في سنة 1991، وقد اعتمد الباحثان على نموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة (MIMIC) في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي وتعتبر الطريقة من بين الطرق الأكثر استخداما في عصرنا الحالي.

وفي الدراسة التي قامت بها A. Ana Maria (2013) فقد توصلت إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الاجمالي في رومانيا عرف انخفاضا خلال الفترة 2001-2004 ليصبح في حدود 9.5 % مع نهاية سنة 2004 بعدما كان في حدود 17.4 % في منتصف سنة 2000، غير أنه وفي السنتين المواليتين عرفت نسبة الاقتصاد غير الرسمي ارتفاعا بمعدل متزايد وثابت نسبيا ليصل إلى حدود 12.3 % مع نهاية سنة 2006، وقد استخدمت الباحثة منهج من المناهج النقدية وهو المنهج الذي يعتمد على نسبة النقود السائلة لغوتمان (simple currency ratio method of Gutmann) ، وقد تعرضت الباحثة إلى فعالية المناهج النقدية في عملية التقدير خاصة وأن المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي تعتمد على النقود السائلة لإخفاء كل آثار مزاولة هذه الأنشطة عن السلطات.

وعن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فقد قامت الباحثة Bouanani Soumia (2013) بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي باستخدام منهج الطلب على النقود بحيث تراوحت النسبة بين 20 و 25 % خلال سنوات التسعينات ،غير أنه ومع بداية سنة 2000 أخذت هذه النسب في الارتفاع لتصل إلى حوالي 37.07 % في سنة 2003 بعدما كانت في حدود 24.57 % في سنة 2000 وقد أخذت هذه النسب في الانخفاض إلى غاية سنة 2009 أين بلغت النسبة حوالي 19.72 % ومن خلال المقارنة التي قامت بها الباحثة بين نموذج MIMIC وبين نموذج الطلب على النقود فقد فضلت الباحثة الطريقة الثانية نظرا لمجموعة من العوامل أهمها صعوبة تحديد المتغيرات المسببة والمؤشرات في النموذج الأول.

5. الإطار النظري لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

تشير معظم الدارسات والأبحاث أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي بدأ بظهور الدولة التي فرضت قيودا على مختلف المعاملات الاقتصاديةخاصةماتعلق بالضرائبالتي اعتمدها الدولة لحماية الأشخاص والممتلكات أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي ظهر من خلال الدراسة التي قام بها عالم الأنثربولوجيا J.Keith Hart عندما أجرى دراسة

حول البطالة الحضرية بإفريقيا وبالضبط في **غانا** في النصف الثاني من سنة 1970 **وهي** المداخلة التي نشرت من خلال تقرير المكتب الدولي للعمل (BIT) سنة 1972 والذي عرف **بتقرير كينيا**.

1.5. المفاهيم الأساسية المتعلقة بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي :

يعرّف J.Keith Hart القطاع غير الرسمي على أنه وسيلة لتحقيق الأنشطة التي تتميز بسهولة المدخلات، استخدام الموارد المحلية التي تعود ملكيتها للأسرة، تقوم بعمليات ذات الأحجام الصغيرة، كما تعتمد على تكنولوجيا مرنة كثيفة عنصر العمل، لا تتطلب هذه الأنشطة مستوى تعليمي محدد، كما يتم تصريف المنتجات في أسواق حرة وتنافسية (NOISEUX, 2000, p. 12).

أما F. Schneider فقد عرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة والتي تساهم في تكوين الناتج القومي الإجمالي لو تم تسجيلها وقد قام Schneider بالتفريق بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال الأنشطة المشروعة التي أطلق عليها أنشطة اقتصاد الظل والمتمثلة في الأعمال الجوارية والباعة المتحولون والأعمال المنزلية ...إلخ إضافة إلى الأنشطة غير المشروعة والتي أطلق عليها اسم الاقتصاد النفقي (FERWERDA, DELEANU , & UNGER, 2010, p. 2).

ومن خلال مختلف الدراسات والأبحاث التي عنيت بالظاهرة نجد أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي عرف جدلا بين الاقتصاديين خاصة فيما يتعلق بإدراج الأنشطة الاجرامية ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من عدمه وكانت آراء الاقتصاديين كما يلي:

- **المجموعة الأولى** لا توافق على إدراج الأنشطة الاجرامية ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي كون هذه الأنشطة تعيق عملية التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي لأن الافصاح عن هذه الأنشطة يؤدي إلى معاقبة المزاولين لها كون هذه الأنشطة تسعى الحكومة لمحاربتها كلية نتيجة لمخالفتها للقوانين والتشريعات والأعراف.
- **المجموعة الثانية** فترى أن الأنشطة الاجرامية تدر دخولا ضخمة على أصحابها وبالتالي ستؤدي إلى تحقيق مداخيل جد معتبرة للحكومة في حالة فرض ضرائب على مزاولتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهم يرون أن الأشخاص الذين يطلبون السلع أو الخدمات الناتجة في هذا النوع من الاقتصاد يتمتعون بالحرية الكاملة في اقتنائها وبالتالي فحظرها يعد انتهاكا لحرية الأفراد.

وسنحاول أن نعتمد على التعريف الموافق **لمنظمة العمل الدولية** والتي تسعى من خلال المؤتمرات المتكررة لتوحيد المفاهيم المتعلقة بالظاهرة بين مختلف الدول، ووفقا للمنظمة فإن " القطاع غير الرسمي يتألف من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصفة قانونية وغير مسجلة وفقاً لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني ويشمل الاقتصاد غير الرسمي كل من الاقتصاد الموازي، الذي يسعى لتفادي الضرائب والنظم، والاقتصاد الإجرامي الذي يتعامل في السلع والخدمات غير القانونية " (مجلس حقوق الانسان، 2012، صفحة 6).

وحسب منظمة العمل الدولية فإن الاقتصاد غير الرسمي يتكون من شقين أساسين : الشق الأول يصب في مصب شرعي يمارسه الافراد والمؤسسات ويستفيدون من عوائد هذه الأنشطة التي تعتبر قانونية من ناحية الممارسة إلا أنها لا تخضع لمجموعة من الترتيبات والتنظيمات ويتم التستر عنها عمدا بغية التهرب من أداء الضرائب المترتبة عن مزاولتها – ويندرج ضمن هذا الشق مختلف الأنشطة البسيطة التي تمارس أمام أنظار السلطات الضريبية إلا أنها

تتعمد تركها لصعوبة تسجيلها ومراقبتها من جهة ولتوفير مناصب شغل في القطاع غير الرسمي عجز عن احتوائها الاقتصاد الرسمي من جهة أخرى – أما الشق الثاني فهو المصب غير الشرعي الذي يعتبر من حيث الممارسة غير قانوني حتى لو تم الافصاح عنه للسلطات الضريبية ويشمل الأنشطة التي يجرمها القانون ويعاقب عليها مثل الاتجار بالمخدرات و تبييض الأموال و ممارسة مهن بدون مؤهل أو تشغيل الاطفال...الخ.

2.5. طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي:

يعدّ قياس أو تقدير الاقتصاد غير الرسمي من أكبر الصعوبات والتحديات التي يواجهها المتطرقون للظاهرة من اقتصاديين وباحثين في مختلف الميادين نظرا لكون الظاهرة تتميز بطابع السرية والخفاء اللذان يحولان دون الوصول إلى معطيات دقيقة وموثوقة. وبالرغم من صعوبة تقدير الاقتصاد غير الرسمي الذي تجمع عليه مختلف الأدبيات الاقتصادية، فإن الجهود المبذولة من طرف الباحثين أعطت دفعا ونفسا جديدين لتقدير الاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على المناهج والأساليب الكمية التي لا تخرج عن الأسس المرجعية للنظريات الاقتصادية وتصنف مناهج التقدير المتعلقة بحجم الاقتصاد غير الرسمي إلى مجموعتين أساسيتين:

1.2.5. المجموعة الأولى: الأساليب المباشرة

تعتمد الأساليب المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على مجموعة من المعطيات والبيانات التي يتحصل عليها الباحثون والمتطرقون للظاهرة بطريقة مباشرة من خلال الملاحظة الميدانية على أرض الواقع للناشطين في القطاع غير الرسمي، تتميز هذه الملاحظات بكونها جزئية لا تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد الكلي إلا بعد تجميعها لذلك فإن مناهج التقدير المباشرة تعتبر مكملة لمناهج التقدير غير المباشرة ولا يمكن أن تكون بديلة لها (Adair, 2009, p. 1126) ، ومن بين المناهج المباشرة نذكر ما يلي:

- **طريقة الاستقصاء والمسح بالعينات**:

تعتمد الطريقة على تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال التحقيقات الاستقصائية المتخصصة والتي تشمل فئات معينة أو من خلال المسوحات الدورية التي تقوم بها مختلف الهيئات ، وتعتمد الطريقة في جوهرها على إعداد جملة من الأسئلة المنهجة والمؤسسة والمعدة من قبل مختصين وخبراء يطلق عليها تسمية **استمارات الاستبيان** ، تكون موجهة للمتعاملين في القطاع غير الرسمي في غالب الأحيان على غرار المشترين للسلع المتداولة في السوق الموازي والذين يساهمون في عملية التقدير من خلال المعلومات الدقيقة التي يقدمونها على عكس البائعين الذين يسعون في غالب الأحيان إلى إخفاء جزء من الحقيقة ، ذلك أن القانون وفي غالب الأحيان لا يعتبر المشتري المتعامل في الأنشطة المشروعة غير المعلنة مخالفا للقانون.

- **طريقة المراجعات الضريبية**:

تتناول هذه الطريقة المعلومات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود المبذولة من طرف السلطات الضريبية التي تسعى من خلال مصالحها المنتشرة عبر الأقاليم المختلفة من اكتشاف الدخول التي لا يتم الافصاح عنها ،ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة والمستمرة لعينة من المكلفين الذين قدموا تصريحاتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه التصريحات، ويفترض في هذه الحالة أن المكلف بالضريبة يكشف عن كافة مصادر دخله بصورة طوعية (تحت وطأة التهديد القانوني حتى لا يقع في ما يعرف بالتهرب الضريبي) ،ويقوم هذا الأسلوب على اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع ومن ثم اخضاع تصريحات هؤلاء الأشخاص

إلى الفحص الدقيق في محاولة لتحديد نسبة التهرب الضريبي لكل شخص وتعميم النتائج المتوصل إليها على المستوى الكلي.

2.2.5. المجموعة الثانية: الأساليب غير المباشرة

يعتمد هذا الأسلوب في تقديره لحجم الاقتصاد غير الرسمي على اكتشاف الآثار الناجمة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي وتتبعها، ويطلق عليها أيضا مصطلح "مناهج المؤشرات" كونها تستخدم المؤشرات الاقتصادية الكلية في محاولة لتقدير الاقتصاد غير الرسمي بعيدا عن الانتقادات الموجهة للأساليب المباشرة خاصة فيما يتعلق بالاستبيانات السلوكية التي لا يمكن أن تسلم من العيوب، ويعتمد أسلوب التقديرات غير المباشرة على مجموعة من المناهج الفرعية، وسنحاول أن نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

- **مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق**:

يسمى هذا المدخل بأسلوب الفروق المكشوفة بين انفاق القطاع العائلي ودخله، فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن انفاقهم ربما يخفون جزءا من دخلهم والذي قد يرجع إلى كون هذه المداخيل هي مداخيل مولدة أصلا في الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك يكون للدخل والإنفاق الأثر الكبير في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي انطلاقا من فكرة أن المداخيل المحققة من طرف العائلات ستتحول إلى انفاق إما عاجلا أم آجلا ، أي أن الأسلوب يعتمد على أساس أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل و انما ستظهر في صورة انفاق ، وبالاعتماد على هذا الفرض فان الفرق بين الدخول المعلنة والانفاق سيقدم معلومات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي ،كما أن التغيرات السنوية في حجم الفروق المسجلة بين الدخل والإنفاق يشير إلى الاتجاه (Trend) العام للاقتصاد غير الرسمي (عبد الحميد نبيه، 2008، صفحة 57).

- **طريقة الإحصاءات السكانية وقوة العمل**:

تعتمد هذه الطريقة على إحصاء الفارق بين القوة العاملة وعدد العاملين فعلا كخطوة أولى ومن ثم تقدير انتاجية العامل الواحد من طرف متخصصين وحساب الانتاج الاجمالي الفعلي بضرب عدد العاملين فعلا في انتاجية العامل الواحد (عدد العمال × إنتاجية العامل الواحد)،ويكون الانتاج في الاقتصاد غير الرسمي يعادل الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين فعلا مضروبة في انتاجية العامل الواحد (الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين× إنتاجية العامل) (سلمان، 2006، صفحة 16) ،كما أن انخفاض الاقبال على أنشطة الاقتصاد الرسمي يدل على توجه العمالة للمشاركة في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

- **منهج المدخلات المادية**:

يعتمد هذا المنهج على استخدام مدخلات العملية الانتاجية في عملية التقدير ، ومن أهم هذه المدخلات نجد الطاقة الكهربائية التي تعتمد عليها غالبية الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول العالم ،وتشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة سببية بين استهلاك الطاقة الكهربائية والنمو الاقتصادي (JAKOVAC, 2018, p. 286)،وما يعزز هذا الافتراض ما توصلت إليه العديد من الدراسات التطبيقية من أن مرونة استهلاك الكهرباء بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي تقترب غالبا من الواحد (النمروطي و محمود الاستاذ، 2016، صفحة 146) ،وقدمت هذه الطريقة من طرف Kaufmann- Kaliberda في سنوات التسعينات لقياس حجم النشاط الاقتصادي الكلي من خلال كمية الطاقة الكهربائية المستغلة في العمليات الانتاجية باعتبار استهلاك الطاقة الكهربائية أفضل مؤشر مادي للأداء

الاقتصادي (KALIBERDA & KAUFMANN, 1996, p. 10)، في محاولة لها لتجنب النقائص التي تعرضت لها طريقة كوفمان و كاليبيردا قامت ماريا لاكو Lackó بتقديم نموذج جديد يعتمد على الاستهلاك الأسري للكهرباء يقوم على فرضية أن الانتاج الأسري يمثل محور الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي والذي يعتمد بدوره على جزء ثابت إلى حد ما من الطاقة (SANI, 2009, pp. 53-54) .

- **مناهج الطلب على النقود**: تعد هذه المناهج من بين المناهج التي عرفت انتشارا واسعا خلال العقود الماضية نظرا لبساطتها خاصة وأنها تعتمد على المتغيرات النقدية في عملية التقدير بافتراض أن معاملات الاقتصاد النقدي تعتمد على السيولة في تسوية مختلف المعاملات غير الرسمية لإخفاء جميع الآثار عن السلطات الضريبية والرقابية ،ويندرج ضمن منهج الطلب على النقود ثلاث مناهج فرعية وهي منهج نسبة السيولة ومنهج الطلب على النقود كنسبة من الودائع ومنهج المعاملات (GEORGIOU, 2007, p. 13).
- **المنهج المتعدد المتغيرات** (MIMIC):

يعتبر هذا المنهج أيضا من بين الأساليب الأكثر استخداما في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي والذي عرف انتشارا واسعا بين الاقتصاديين ويعرف بنموذج المتعدد المتغيرات أو نموذج المتغيرات غير القابلة للقياس المرتبطة بمتغيرات قابلة للقياس، ذلك وأن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار صعوبة التقدير التي واجهت المناهج الأخرى ،وقد تم استخدام النموذج لأول مرة في تقدير الاقتصاد غير الرسمي من طرف Zellner (1970) Goldberger (1972) و Jöreskog (1975) من خلال تحديد العلاقة بين المتغيرات المشاهدة التي يفترض أنها مسببة والمتغير غير المشاهد (الكامن variable latente) ، ومن خلال هذا النموذج تقسم المتغيرات المشاهدة إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تتضمن المتغيرات المسببة والتي تفسر المتغير الكامن ، والمجموعة الثانية تتضمن المتغيرات التي يطلق عليها إسم مؤشرات المتغير الكامن(ASPILAIRE, 20114, p. 8) .

II ـ الطريقة والأدوات:

من خلال هذا الجانب سنحاول أن نسلط الضوء على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر التي تعاني كغيرها من دول العالم من تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة لمجموعة من العوامل التي ساهمت في تغلغله خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال ثمانينات القرن الماضي وما صاحب هذه الأزمة من انعكاسات سلبية على مؤشرات الاقتصاد الوطني كعجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة ...إلخ ،وما زاد الأمر سوءا خلال تلك الفترة فشل مختلف سياسات الاصلاح التي انتهجتها الحكومة آنذاك خاصة ما تعلق بسوق الشغل أين ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات جد قياسية قاربت 30 % مع نهاية فترة التسعينات.

وكما أشرنا سابقا إلى أن المناهج التي تعتمد على النقود في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي تصنف إلى ثلاث مناهج فرعية وهي : نسبة النقود السائلة **لغوتمان**(simple currency ratio method of Gutmann) ، وطريقة المعاملات لـ Feige (transaction method of Feige) وطريقة الطلب على العملة لـ Tanzi (currency demand method of Tanzi) وكل المناهج السابقة هي مناهج مطورة للطريقة التي استخدمها Cagan لأول مرة في سنة 1958 (DAVIDESCU, 2013, p. 34)،ونظرا للمزايا التي تقدمها المناهج المتعلقة بالطلب على النقود في تقدير حجم

الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الاجمالي فسنحاول أن نستخدم أسلوب نسبة النقود السائلة **لغوتمان** (SCR) في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ونسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج الوطني الاجمالي.

أما فيما يتعلق بـ simple currency ratio (SCR) فبعد حوالي عشرين سنة من الدراسة التي قام بها Cagan حول تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1919-1955 قام كل من Gutmann (1977)و Feige (1979) باستخدام نفس المنهج لـ Cagan وبدون أي اجراءات احصائية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ، ليتبنى بعدها الاقتصادي Tanzi (1980, 1983) نفس المنهج مع إضافة بعض التغيير من خلال تقدير دالة الطلب على النقود في الولايات المتحدة خلال الفترة 1929-1980 مع الاشارة إلى حجم الطلب على النقود بوجود الضرائب وفي حالة غياب الضرائب ليتضح لـ Tanzi أن أحد العوامل الرئيسية التي تمنع الأفراد من التعامل القانوني في الولايات المتحدة هو أنه يتعين عليهم التخلي عن جزء من عوائد هذه المعاملات في شكل ضرائب عند تعاملهم بأشكال النقود الأخرى غير السائلة نظرا للرقابة المفروضة على المؤسسات المالية والنقدية (FERWERDA, DELEANU, & UNGER, 2010, p. 6) .

أما **غوتمان** فقد اعتقد أنه ومع مرور الوقت ونتيجة لاستخدام وسائل الدفع الحديثة كالشيكات وبطاقات الائتمان فإن الطلب على النقود السائلة سينخفض بنفس مقدار الاقبال على وسائل الدفع الحديثة ، غير أن الواقع أثبت أن الطلب على النقود السائلة كنسبة من المفهوم الضيق للنقود والذي يعرف اقتصاديا بالكتلة من الدرجة الأولى(M1) عرف ارتفاعا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1961 إلى غاية سنة 1977 ،وقد قدمت طريقة **غوتمان** العديد من الأفكار أهمها أن زيادة الطلب على النقود يعد مؤشرا جيدا للدلالة على حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي والتي يجب أن لا تترك آثارا للسلطات الضريبية ،ليضيف DAVIDESCU أن المعاملات باستخدام النقود تجعلها شبه مجهولة في حين أن المعاملات بواسطة استخدام الشيكات تترك آثارا محددة كما أن المتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي لديهم حافز لإخفاء المداخيل المحققة لتجنب الضرائب.

وباختصار فقد اعتمد الأسلوب على أن المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي يعتمد جانب منها على النقود المتداولة أمّا الجانب الآخر فيعتمد على الحسابات الجارية (Gutmann 1977)، غير أن المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي فتعتمد أساسا على النقود السائلة خاصة وأن الهدف من ذلك هو محو جميع الآثار وإخفائها عن السلطات الضريبية، وبناءا على ذلك فإن التغيرات في معدل نشاط الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يحسب من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود المتداولة بالنسبة الى المعروض النقدي، ومن خلال كل Cagan (1958) و Gutmann (1977) فقد تم صياغة العلاقات التي تسمح بإيجاد حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال المعادلات الرياضية المبينة في الجدول رقم 1.

الجدول (1) : المعادلات الوظيفية المستخدمة في طريقة Gutmann

$C = C_U + C_0$	$K_0 = C_0/D_0.$	$V_0 = \frac{Y_0}{C_0 + D_0}$	$\beta = \frac{V_0}{V_U}$
$D = D_U + D_0$	$K_U = C_U/D_U$	$V_U = \frac{Y_U}{C_U + D_U}..$	

Source : DAVIDESCU Adriana A. M. (2013). Estimating the size of Romanian shadow economy using Gutmann's simple currency ratio approach, Theoretical and Applied Economics, 20(10 (587)), 33-48, p35.

بحيث:

C المخزون الفعلي للنقود السائلة ، D المخزون الفعلي للودائع تحت الطلب .

u ، O للدلالة على الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي على الترتيب .

Y o ، Y u الدخل الملاحظ (المعلن) والدخل غير الملاحظ (المخفي) على الترتيب .

k o ، k u نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي على الترتيب.

v o، v u سرعة دوران الدخل في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي على الترتيب.

ويعتمد **غوتمان** من خلال طريقته على افتراض سنة أساس يكون عندها حجم الاقتصاد غير الرسمي معدوما وهي تمثل إحدى الافتراضات التي تم انتقادها من طرف المعارضين له (كون سنة الأساس لا يمكن أن تكون موجودة في الواقع نظرا لاستحالة انعدام حجم الاقتصاد غير الرسمي)، وتعرف سنة الأساس على أنها السنة التي يكون فيها الطلب على النقود (C) كنسبة إلى الودائع تحت الطلب (D) أقل ما يمكن.

وتعتمد طريقة simple currency ratio (SCR) على حجم النقود السائلة إضافة إلى حجم الودائع لأجل وبالتالي فهي تعتمد على المجاميع الجزئية لكمية الكتلة النقدية من الدرجة الأولى (M1)، إضافة إلى حجم الناتج المحلي الاجمالي (الوحدة بالنسبة لمتغيرات الدراسة كانت **بالمليار دج**) وهي البيانات المتوفرة من خلال منشورات الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة بالوضعية الاقتصادية للجزائر خلال فترة الدراسة والممتدة من 1970 إلى 2017 مع الاشارة إلى وجود بعض التباينات الطفيفة في البيانات نتيجة لاختلاف طرق التقدير المعتمدة في الدوائر الاحصائية لكل جهاز، ومن خلال المعطيات المتعلقة بحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017 فقد تم اعتماد سنة 2007 كسنة أساس نظرا لكون هذه السنة توافق أقل قيمة لـ (C/D) .

III- النتائج ومناقشتها:

قبل أن نتطرق إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي سنحاول أن نقف على أهم المؤشرات المستخدمة في عملية التقدير وتحليل تطور هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة:

1. الناتج المحلي الاجمالي:

يعد الناتج المحلي الاجمالي من بين أهم المؤشرات الكلية التي تعتمد عليها مختلف الدراسات القياسية في مختلف أنحاء العالم، وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تطورا خلال فترة الدراسة ويوضح الشكل البياني التالي في الشكل رقم 1.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة عرف تطورا ملحوظا وبمعدل زيادة ثابت نسبيا ليتضاعف من 24.07 مليار دج في سنة 1970 إلى حوالي 18906 مليار دج في سنة 2017 ،وقد عرف هذا الأخير تذبذبا خلال فترتين زمنيتين هما 2009 و 2015 وهما السنتان اللتان شهد فيهما أداء الاقتصاد الجزائري تراجعا نتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري ولكن سرعان ما تعافى الاقتصاد نتيجة لسياسة الاصلاحات التي انتهجتها الحكومة آنذاك، أما الأزمة الثانية فتتعلق أساسا بأزمة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات جد قياسية وتراجع عائدات الجزائر من الجباية البترولية ،وكان وقع هذه الأزمة أكثر ضررا من سابقتها، لتقوم الحكومة باتخاذ جملة من الاجراءات تتعلق بتسقيف النفقات العمومية ورفع الدعم الجزئي عن مجموعة كبيرة من السلع خاصة الاستهلاكية منها وضبط الواردات من خلال الاستيراد المشروط في محاولة لها لحماية الاحتياطي من العملة الصعبة إضافة إلى جملة من الاجراءات الأخرى التي ساهمت نوعا ما في التخفيف من آثار هذه الأزمة ليعود بعدها الناتج المحلي الاجمالي إلى وضعه الطبيعي للارتفاع.

2. النقود المتداولة والودائع تحت الطلب:

يمثل الشكل البياني رقم 2 تطور كل من حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى حجم الودائع تحت لطلب خلال الفترة 1970-2017 وهما المتغيرتين اللتان تمثلان أحد العناصر الأساسية في منهج التقدير لـ غوتمان.

تمثل النقود المتداولة إضافة إلى الودائع تحت الطلب مكونات الكتلة النقدية من الدرجة الأولى وهي أهم المؤشرات التي اعتمد عليها غوتمان في تقديره لحجم الاقتصاد غير الرسمي وزيادة حجم النقود المتداولة دلالة على انخفاض حجم الودائع لأجل، ومن خلال التمثيل البياني نلاحظ أن كلا من سلسلة النقود المتداولة وسلسلة الودائع تحت الطلب عرفتا ارتفاعا خلال فترة الدراسة ويمكن القول أن السلسلتين كانتا متقاربتين خلال الفترة 1970-2003 وفي ذلك دلالة على أن حجم النقود السائلة كانت مساوية لحجم الودائع تحت الطلب غير أنه ومع بداية سنة 2004 أخذت سلسلة الودائع تحت الطلب في الابتعاد عن سلسلة النقود السائلة التي حافظت على نفس مستوى الزيادة الذي كان في حدود ثابتة نسبيا وبمعدل متسارع ابتداءا من سنة 2006 وفيما يخص سلسلة الودائع تحت الطلب فقد عرفت ارتفاعا بمعدل يفوق مقدار الزيادة في السلسلة الأخرى ونجد أيضا أن سلسلة الودائع تحت الطلب عرفت انخفاضا خلال سنة 2009 وخلال سنتي 2015 و2016 وهذا راجع إلى انعكاسات الأزمتين الاقتصاديتين على الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري، ولتحديد حجم النقود المتداولة وحجم الودائع تحت الطلب سنحاول أن نتطرق إلى نسبة كل منهما إلى حجم الكتلة النقدية من الدرجة الأولى من خلال الشكل رقم 3.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن سلسلتي الودائع تحت الطلب والنقود السائلة كنسبة من كمية الكتلة النقدية من الدرجة الأولى متناظرتان بالنسبة لحدود محور المنتصف وفي ذلك دلالة على أن زيادة حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع تحت الطلب بنفس مقدار الطلب على النقود السائلة ،وبذلك يكون تأثير أحد المتغيرين على الآخر **عكسيا** وفي الاتجاهين وهو ما يعرف اقتصاديا بمبدأ الإحلال أي إحلال النقود السائلة محل الودائع تحت الطلب والعكس صحيح أيضا ،أما ربط هذه النتيجة بحجم الاقتصاد غير الرسمي فإن زيادة الطلب على النقود السائلة سيكون على حساب الودائع تحت الطلب التي ستتحول إلى نقود سائلة بغرض تسوية مختلف معاملات الاقتصاد غير الرسمي وفق ما تقتضيه الفرضية الأساسية لـ غوتمان.

والملاحظ من خلال الشكل البياني أن الودائع تحت الطلب تمثل نسبة أكبر من نسبة النقود السائلة بالنسبة لحجم الكتلة النقدية M1 وهي الوضعية الطبيعية التي تقل فيها أنشطة الاقتصاد غير الرسمي غير أنه وخلال السنوات 1979-1981 تقاربت نسبة النقود السائلة مع نسبة الودائع تحت الطلب إضافة إلى الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003 والواضح أنه خلال الفترتين الزمنيتين ارتفعت نسبة النقود السائلة المتداولة إلى حدود جد قياسية قاربت 50 % ،لتنخفض بعدها نسبة النقود السائلة إلى مستويات دنيا بلغت ذروتها الدنيا حوالي 30 % في سنة 2007 لتعاود بعدها الارتفاع لتصل إلى حوالي 48 % في سنة 2016 .

3. حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970ـ2017

بعد تسليط الضوء على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي سنعتمدها في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال اعتماد طريقة نسبة النقود السائلة لغوتمان Simple Currency Ratio (SCR) على البيانات المتوفرة والمقدمة في الملحق (1) سنحاول أولا تقديم طريقة حساب حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال المثال المقدم في الجدول (02).

ملاحظة: تم الاعتماد على أقل نسبة لـ C/D والتي كانت في حدود 0.44 غير أن الباحثان اعتمدا على القيمة الكاملة دون تقريب في التقدير الممثل في الملحق (1).

يوضح الجدول السابق مختلف العمليات التي قام بها الباحثان على البيانات المتوفرة، وتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 بالاعتماد على نفس الطريقة الممثلة في الجدول (2)، وكانت نتائج التقدير كما هو موضح في الملحق (1).

ومن خلال الشكل رقم 3 سنحاول أن نبين وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي:

من خلال الملحق (1) والشكل (3) نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة هذا الأخير بين 10 و 20 ٪ خلال الفترة 1970-1988 باستثناء السنوات 1979، 1980و 1981 أين ارتفعت النسبة إلى حوالي 27 ٪ في المتوسط ، ومع بداية سنة 1989 بدأ حجم الأنشطة غير الرسمية في الارتفاع وبشكل مفاجئ ليستقر بين 25 و 30 % خلال الفترة 1989-2003 خاصة وأن هذه الفترة عرفت تحولات جذرية في طبيعة الاقتصاد الوطني وهي التحولات التي فرضتها أزمة النفط لسنة 1986 والتي انعكست سلبا على أداء سوق العمل الذي عرف عجزا رهيبا مع بداية التسعينات أين بدأت معدلات البطالة في الارتفاع لتصل إلى حدود جد قياسية قاربت حدود 30 ٪ ويجمع العديد من الاقتصاديين أن سبب تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الجزائر راجع بالدرجة الأولى إلى الاختلال الذي عرفه سوق العمل نتيجة لأزمة النفط من جهة ونتيجة لسياسات التسريح التي اعتمدتها الحكومة في سبيل التوجه نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص والذي أثر بدرجة كبيرة على مستوى التشغيل الذي ظل عاجزا أمام نمو القوة العاملة ،ومع بداية سنة 2004 أخذت نسبة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الانخفاض إلى غاية 2007 أين استقرت عند أدنى مستوى لها وكان ذلك نتيجة لتعافي الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية وتحسن وضع الموازنة العامة

وارتفاع مداخيل الجباية البترولية إلى مستويات قياسية ،وقد عادت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى وضعها الطبيعي للارتفاع مع بداية سنة 2008 لتستقر في حدود 25 ٪ مع بداية سنة 2016.

IV- الخلاصة:

تم من خلال هذه الدراسة قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 باستخدام منهج نسبة النقود السائلة لغوتمان وهي المنهجية التي تتميز ببساطتها ودقة نتائجها نظرا لحساسية الطلب على النقود لحجم الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وأوضحت الدراسة أن حجم هذه الأنشطة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت ما بين 20 إلى 30 ٪ خلال أغلب فترات الدراسة باستثناء السنوات المجاورة لسنة الأساس والتي تعطي معلومات زائفة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي (بسبب استحالة انعدام حجم الاقتصاد غير الرسمي).

أما عن فرضيات الدراسة فتشير الدراسة إلى صعوبة الفصل بين الأنشطة الاجرامية والأنشطة غير الاجرامية في عملية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن طريقة غوتمان تهتم بحجم الطلب على النقود السائلة ويصعب التفريق هنا بين الطلب على النقود لتسوية المعاملات المشروعة أو لتسوية المعاملات غير المشروعة أي أن طريقة غوتمان تدرج الأنشطة الاجرامية في عملية التقدير ،هذا عن الفرضية الأولى ، أما عن الفرضية الثانية فنفيها أولى من اقرارها بسبب ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في فترة التسعينات أين تم الشروع في سياسات الاصلاح وعلى نطاق آخر فنجد أن الاقتصاد غير الرسمي قليل المرونة (إن لم نقل عديم المرونة) للتغيرات الحاصلة في سوق الشغل كون أغلب الأنشطة الاقتصادية في القطاع الرسمي تمارس خارج وقت الدوام الرسمي.

مقترحات الدراسة وآفاق البحث:

انحصرت هذه الورقة البحثية على محاولة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام منهج نسبة النقود السائلة والذي لا يخلو من الانتقادات خاصة وأن هذه الطريقة تعتمد على سنة الأساس التي يكون فيها الاقتصاد غير الرسمي معدوما وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد استحالة حدوث هذا الأمر على أرض الواقع، ومن جهة أخرى فإن الطلب على النقود يكون معبرا وذو دلالة في الدول التي تتميز بنظام مصرفي حديث يعتمد على التقنيات الحديثة في تسوية المعاملات أكثر من النقود ،وفي الأخير لا تفرق الطريقة بين الطلب على النقود لتسوية المعاملات المشروعة في الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة غير المشروعة وهو ما ينتقده العديد من الباحثين،وتحليل الظاهرة بمزيد من الدقة يتطلب منها تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام مناهج مختلفة ومقارنة هذه النتائج مع بعضها البعض ،خاصة وأن بعض المناهج لا يمكن اعتمادها في مناطق معينة نظرا لاختلاف خصوصيات كل طريقة مع مناطق استعمالها فعلى سبيل المثال لا يمكن الاعتماد على المناهج النقدية في الدول التي لا تعتمد على وسائل الدفع الحديثة في تسوية مختلف المعاملات الاقتصادية أو الدول التي تفرض ضرائب على المتعاملين بوسائل الدفع الحديثة ...إلخ لأن الطلب على النقود السائلة سيرتفع في هذه الدول بطريقة قانونية دون أن تكون له علاقة بالاقتصاد غير الرسمي، كما أن المناهج المباشرة يمكن أن تساهم وبشكل دقيق في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باعتبارها مناهج مكملة للمناهج غير المباشرة وليست بديلا لها.

ـ الإحالات والمراجع:

1 . الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الطبعة باللغة العربية الصادرة في 10 أفريل 2012، تم الاطلاع من خلال موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2018/10/26 من خلال الرابط التالي :
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session20/A.HRC.20.15.ARA.pdf

2. Philippe Adair (2009)," Économie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union européenne. Une comparaison des estimations et des déterminants ", Revue économique, 60(5), p. 1117-1154.

3 . نسرين عبد الحميد نبيه (2008)، "**الاقتصاد الخفي**"، دار الوفاء للنشر الاسكندرية، الطبعة الأولى، مصر.

4 . حيان سلمان (2006) "**اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي**"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.

5. Jakovac, P. (2018, January),"Causality between Energy Consumption and Economic Growth: Literature Review", In INTCESS 2018-5th International Conference on Education and Social Sciences, Istanbul-Turkey.

6 . خليل أحمد النمروطي، أحمد محمود الاستاذ، (2016)، "**تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة: دراسة الحالة الفلسطينية**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 24 (1).

7. Aspilaire, R. (2014)," L'économie informelle en Haïti: un impact contracyclique sur le PIB?", Mondes en développement, (2), 101-112.

8. Davidescu, A. A. M. (2013),"Estimating the size of Romanian shadow economy using Gutmann's simple currency ratio approach", Theoretical and Applied Economics, 20(10 (587)), 33-48.

9. Ferwerda, J., Deleanu, I., & Unger, B. (2010)," Revaluating the Tanzi-Model to Estimate the Underground Economy", Discussion Paper Series/Tjalling C. Koopmans Research Institute, 10 (04).

10. Ferwerda, J., Deleanu, I., & Unger, B. (2010)."Revaluating the Tanzi-Model to Estimate the Underground Economy", Discussion Paper Series/Tjalling C. Koopmans Research Institute, 10(04).

11. Georgiou, G. M. (2007)," Measuring the size of the informal economy: a critical review", Occasional Paper in Economics, Working Paper Series of Central Bank of Cyprus, 7 (1).

12. Kaliberda, A., & Kaufmann, D. (1996)," Integrating the unofficial economy into the dynamics of post-socialist economies: A framework of analysis and evidence", The World Bank.

13. Sani, M. (2009)," Secteur non enregistré et mobilisation fiscale dans les pays en développement (PED): le cas des pays d'Afrique au sud du Sahara (PASS)", (Doctoral dissertation, Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I).

ـ الملاحق:

الشكل 1: تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970-2017

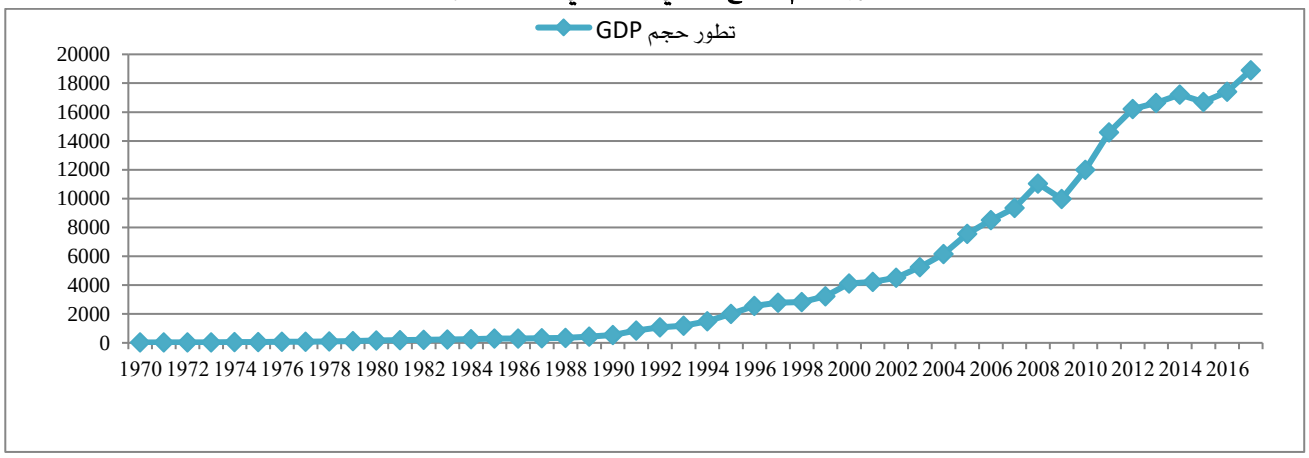

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات المقدمة في الملحق (1).

الشكل 2: تطور حجم النقود المتداولة والودائع تحت الطلب خلال الفترة 1970-2017

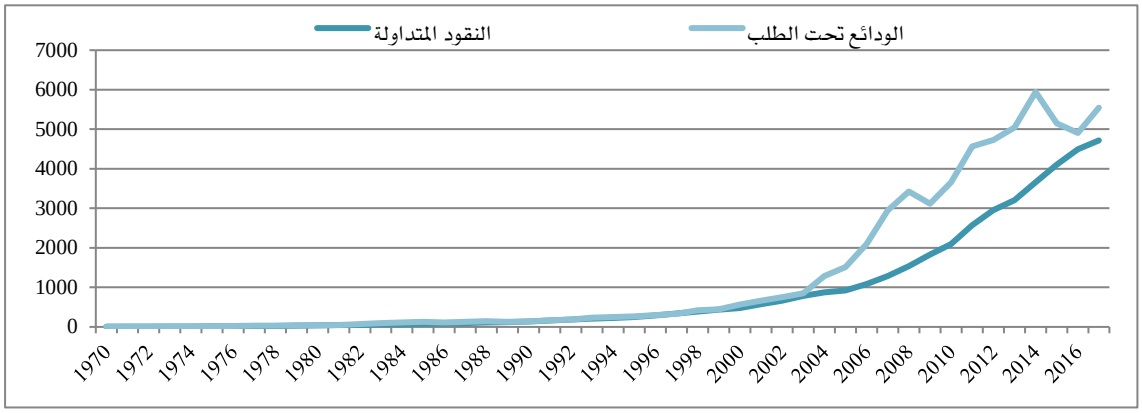

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات المقدمة في الملحق (1).

الشكل 3: تطور حجم النقود المتداولة والودائع تحت الطلب كنسبة من الكتلة النقدية M1 خلال الفترة 1970-2017

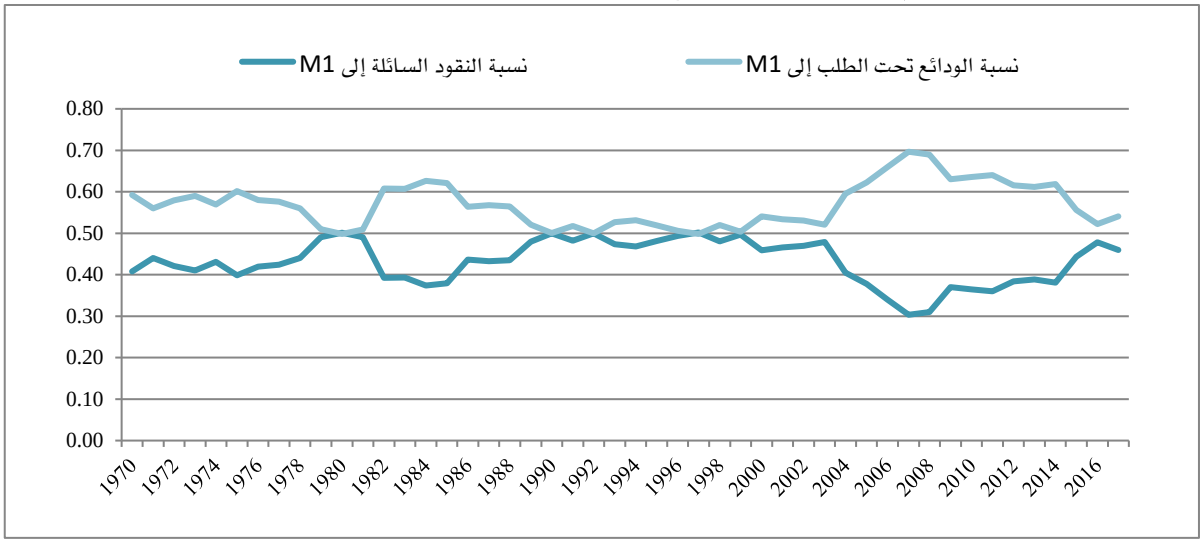

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات المقدمة في الملحق (1).

الشكل 4: تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970-2017

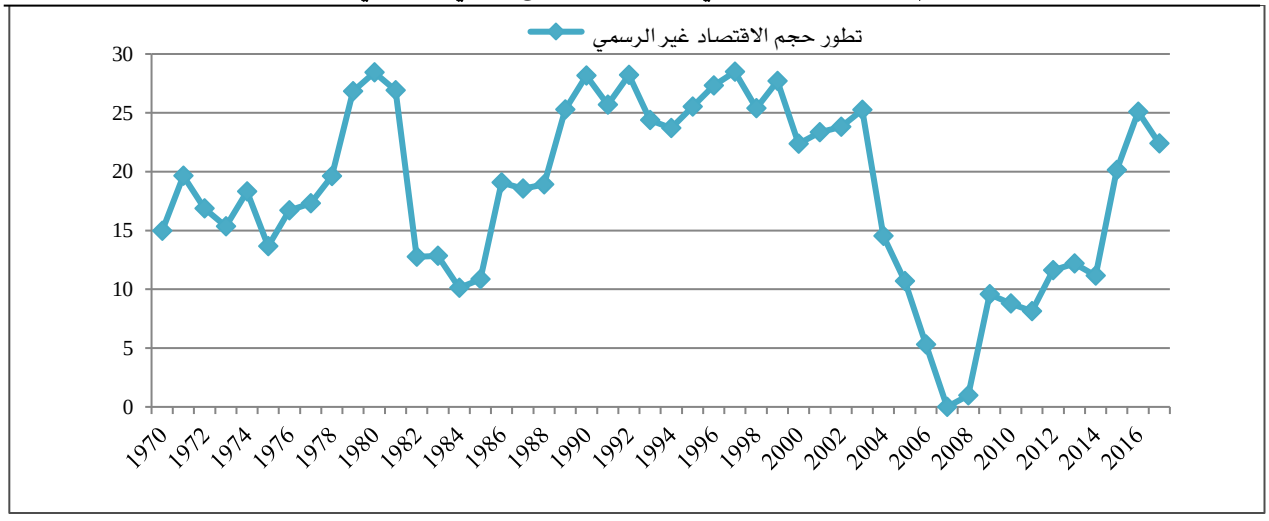

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدمة في الملحق (1).

الشكل 5: حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال الدراسات الأخرى

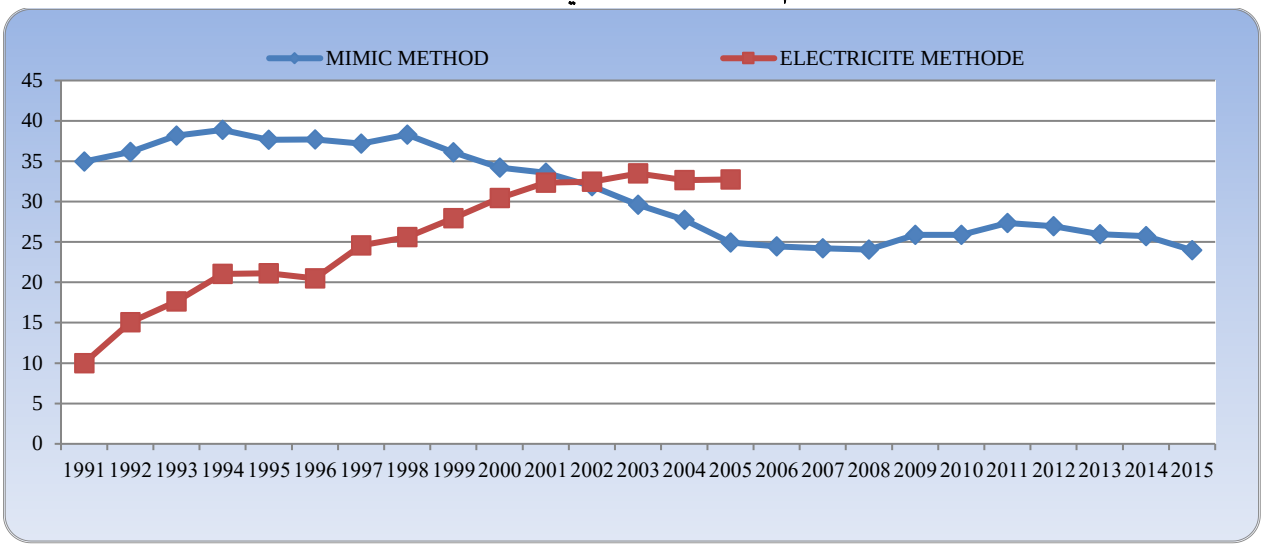

المصدر: حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام منهج المدخلات المادية:

Rafik Bouklia-Hassane, Fatiha Talahite, MARCHÉ DU TRAVAIL, RÉGULATION ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE EN ALGERIE, Revue Tiers Monde, 2008/2, (n° 194), p428.

حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام منهج متعدد المؤشرات متعدد الأسباب MIMIC:

Friedrich Schneider, Estimating the Size of the Shadow Economies of Highly developed Countries: Selected New Results, Center for Economic Studies (CES), CESifo, Report 4,December 2016 ,pp 44-45.

الجدول (2): مثال توضيحي حول طرق التقدير

	C	D	K = C/D	I C	L C	V = GDP/M1	IE = IC * V	IE(%) = IE/GDP
2007	1284,50	2949,10	0,44	0,00	1284,50	2,21	0,00	0,00
2017	4716,91	5549,19	0,85	2299,92	2416,99	1,84	4235,65	22,40

C: النقود السائلة المتداولة، D: الودائع تحت الطلب، M1: النقود وأشباه النقود (C+D)، I C : النقود غير المشروعة، L C: النقود المشروعة، GDP: الناتج المحلي الاجمالي، IE : الاقتصاد غير الرسمي .

ICt = Dt * (Kt – K min) = 5549.19 (0.85-0.44) = 2299,92 .
LCt = Dt * K min = 5549.19 (0.44) = 2416,99.
IE = IC * V = 2299,92 * 1,84 = 4235,65.

الملحق (1): حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970-2017

	C	D	K=C/D	GDP	Illegal currency	legal currency	Income velocity of money v	Informal economy	Ratio of informal economy (% of GNP)
1970	4,74	6,89	0,69	24,07	1,74	3,00	2,07	3,60	14,95
1971	5,70	7,25	0,79	24,92	2,54	3,16	1,92	4,89	19,63
1972	7,05	9,70	0,73	30,41	2,83	4,22	1,82	5,13	16,87
1973	8,82	12,68	0,70	34,59	3,30	5,52	1,61	5,30	15,34
1974	10,45	13,80	0,76	55,56	4,44	6,01	2,29	10,17	18,31
1975	12,74	19,23	0,66	61,57	4,36	8,38	1,93	8,40	13,65
1976	17,24	23,84	0,72	74,08	6,86	10,38	1,80	12,36	16,69
1977	20,57	27,96	0,74	87,24	8,39	12,18	1,80	15,09	17,29
1978	27,37	34,84	0,79	104,83	12,20	15,17	1,69	20,55	19,60
1979	35,40	36,81	0,96	128,22	19,37	16,03	1,78	34,39	26,82
1980	42,34	42,09	1,01	162,51	24,01	18,33	1,92	46,21	28,43
1981	48,06	49,87	0,96	191,47	26,34	21,72	1,96	51,50	26,90
1982	49,16	76,14	0,65	207,55	16,00	33,16	1,66	26,50	12,77
1983	60,02	92,74	0,65	233,75	19,63	40,39	1,53	30,03	12,85

1984	67,46	112,97	0,60	263,86	18,26	49,20	1,46	26,70	10,12
1985	76,64	125,59	0,61	291,60	21,94	54,70	1,44	31,63	10,85
1986	89,36	115,46	0,77	296,55	39,07	50,29	1,45	56,57	19,08
1987	96,87	127,04	0,76	312,71	41,54	55,33	1,40	58,01	18,55
1988	109,76	142,45	0,77	347,72	47,71	62,05	1,38	65,78	18,92
1989	119,87	130,14	0,92	422,04	63,19	56,68	1,69	106,66	25,27
1990	134,94	135,16	1,00	554,39	76,07	58,87	2,05	156,14	28,16
1991	157,20	168,70	0,93	862,13	83,72	73,48	2,65	221,47	25,69
1992	184,85	184,85	1,00	1074,70	104,34	80,51	2,91	303,31	28,22
1993	211,31	235,19	0,90	1189,70	108,87	102,44	2,66	290,08	24,38
1994	222,99	253,01	0,88	1487,40	112,79	110,20	3,12	352,45	23,70
1995	249,77	269,33	0,93	2005,00	132,46	117,31	3,86	511,62	25,52
1996	290,88	298,22	0,98	2570,02	160,99	129,89	4,36	702,34	27,33
1997	337,62	335,18	1,01	2780,17	191,63	145,99	4,13	791,86	28,48
1998	390,80	422,90	0,92	2830,49	206,60	184,20	3,48	718,67	25,39
1999	439,50	446,00	0,99	3238,19	245,24	194,26	3,66	896,82	27,70
2000	478,10	563,30	0,85	4123,51	232,75	245,35	3,96	921,59	22,35
2001	577,20	661,30	0,87	4227,11	289,17	288,03	3,41	986,96	23,35
2002	664,70	751,60	0,88	4522,77	337,34	327,36	3,19	1077,25	23,82
2003	781,40	849,00	0,92	5252,32	411,61	369,79	3,22	1326,00	25,25
2004	874,30	1286,20	0,68	6149,12	314,09	560,21	2,85	893,95	14,54
2005	921,00	1516,50	0,61	7561,98	260,48	660,52	3,10	808,10	10,69
2006	1081,40	2096,40	0,52	8501,64	168,30	913,10	2,68	450,26	5,30
2007	1284,50	2949,10	0,44	9352,89	0,00	1284,50	2,21	0,00	0,00
2008	1540,00	3424,90	0,45	11043,70	48,26	1491,74	2,22	107,35	0,97
2009	1829,40	3114,80	0,59	9968,03	472,73	1356,67	2,02	953,07	9,56
2010	2098,60	3657,80	0,57	11991,56	505,42	1593,18	2,08	1052,88	8,78
2011	2571,50	4570,20	0,56	14588,53	580,92	1990,58	2,04	1186,66	8,13
2012	2952,30	4729,20	0,62	16208,70	892,47	2059,83	2,11	1883,20	11,62
2013	3204,00	5045,80	0,63	16643,83	1006,27	2197,73	2,02	2030,13	12,20
2014	3658,90	5944,10	0,62	17205,11	1069,91	2588,99	1,79	1916,89	11,14
2015	4108,00	5153,10	0,80	16702,12	1863,53	2244,47	1,80	3360,82	20,12
2016	4497,20	4909,80	0,92	17406,83	2358,70	2138,50	1,85	4364,57	25,07
2017	4716,91	5549,19	0,85	18906,56	2299,92	2416,99	1,84	4235,65	22,40

المصدر: الحسابات من اعداد الباحثين.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

رضا دحماني، مراد زايد. (2019). حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة- حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة رؤى اقتصادية، 09(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 15-30.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category